



وزارة الاقتصاد والتجارة  
Ministry of Economy and Commerce

## التقارير الدورية

### التقارير الاقتصادية

تقرير عن تنامي دور القطاع الصحي في الاقتصاد القطري

#### القطاع الصحي في دولة قطر



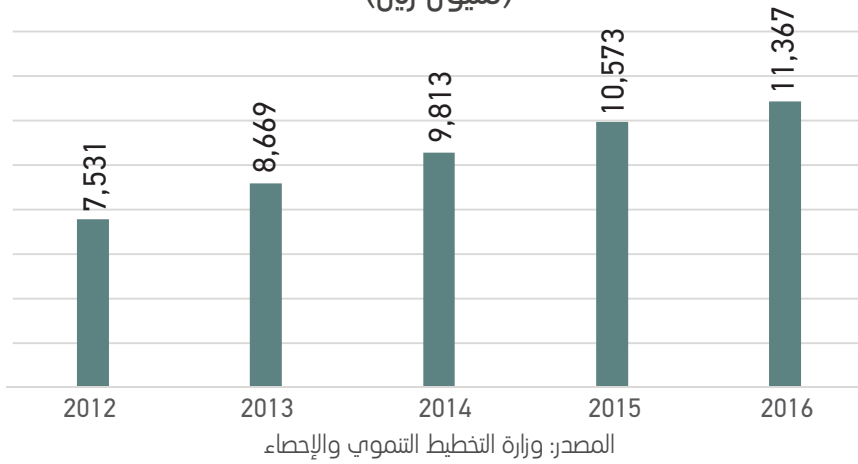
صادر عن وزارة الاقتصاد والتجارة - يناير 2018

قامت وزارة الاقتصاد والتجارة بعمل دراسة حول تنامي الدور الاقتصادي للقطاع الصحي في الدولة خلال الخمس سنوات الماضية والتي شهدت إنجازات ملحوظة على صعيد نمو وتطور الأنشطة المرتبطة به، أكدت خلالها على الدور الذي يلعبه هذا القطاع الذي حظي بأهمية خاصة في رؤية قطر 2030 في عملية التنمية الاقتصادية باعتباره أحد دعائم الاستراتيجية الوطنية للترويج الاقتصادي.

ويأتي هذا التقرير في إطار جهود وزارة الاقتصاد والتجارة لتعزيز كفاءة القطاعات الاقتصادية ورفع قدرتها التنافسية من خلال تحليل أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية، وتحديد القطاعات الواعدة في ضوء مجموعة من الاعتبارات المحلية والإقليمية والعالمية، وتحديد طبيعة السياسات والإجراءات الضرورية لدعم هذه الأنشطة وتعزيز فرص نموها. هذا وتجدر الإشارة أن تطوير قطاع الخدمات الصحية يساعد في دعم استراتيجية إحلال المستوردات من خلال توفير الرعاية الصحية للمواطنين والمقيمين في المرافق الصحية المحلية بدلا من الحصول عليها من الخارج، كما قد يتطور دوره على نحو يجعل من قطر وجهة للسياحة العلاجية وبالتالي دعم صادراتها الخدمية.

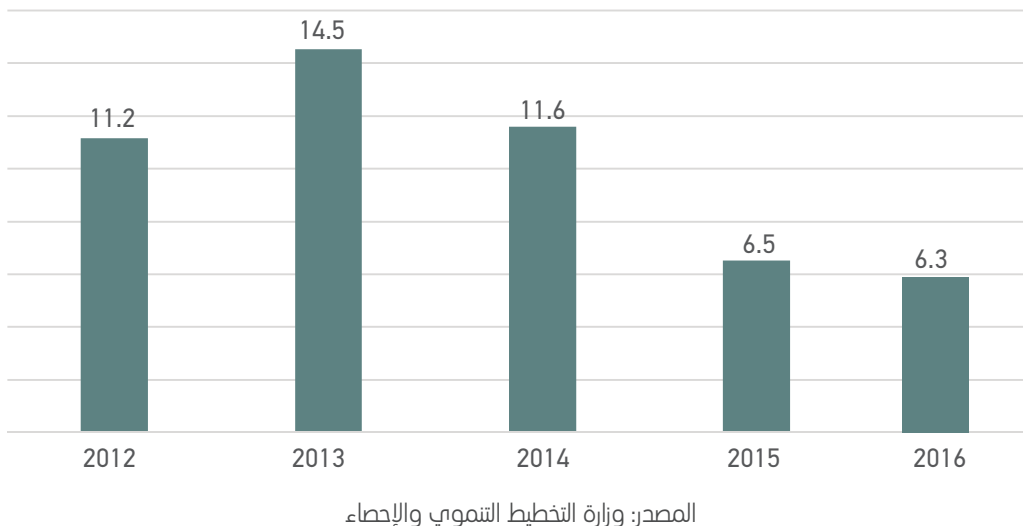
القطاع الصحي شهد خلال الفترة (2012-2016) تناميا ملحوظا في قيمته المضافة (الفرق بين قيمة الانتاج ومستلزمات الانتاج) التي ارتفعت من نحو 7.5 مليار ريال في عام 2012 الى حوالي 11.4 مليار ريال في العام 2016، أي بنمو إجمالي بلغ 52% لكامل الفترة، هذه الوتيرة المرتفعة نسبيا في معدلات النمو تمخض عنها ارتفاع مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 1% في العام 2012 الى نحو 2.1% في العام 2016 بالأسعار الجارية.

### مساهمة القطاع الصحي في الناتج المحلي الإجمالي - الاسعار الجارية (مليون ريال)



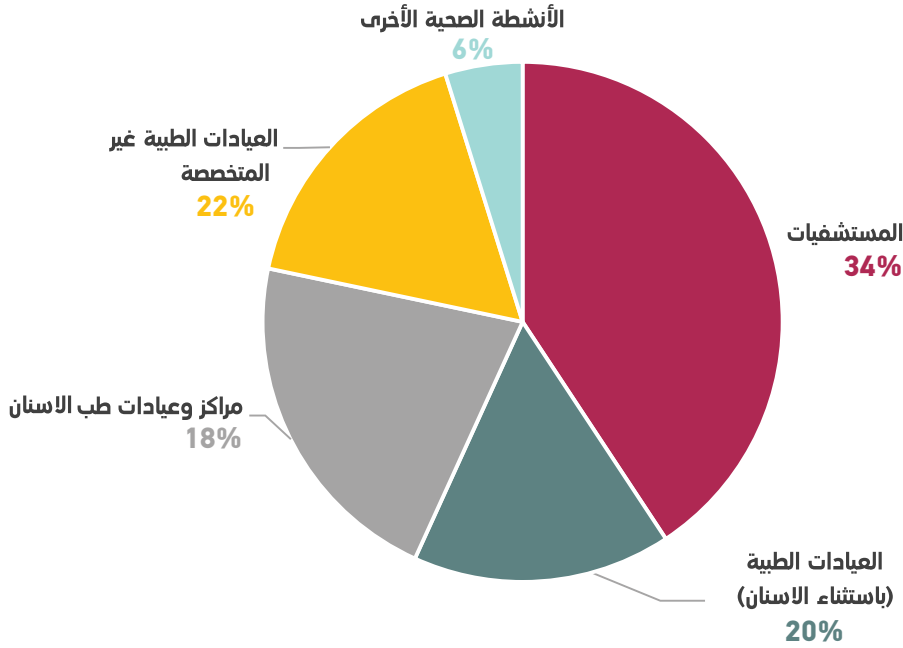
وشهد القطاع الصحي أيضاً خلال الفترة الممتدة بين عامي 2012 و2016 نموا ملحوظا في ناتجه الحقيقي تراوحت بين 11.2% في 2012 الى 14.5% في 2013 وصولا إلى 6.3% في 2016، حيث تعد هذه المعدلات مرتفعة تتجاوز في متوسطها متوسط النمو السنوي لباقي القطاعات الاقتصادية وهو ما ترتب عليه ارتفاع مساهمة القطاع الصحي في الناتج المحلي الحقيقي من نقطة مئوية واحدة الى نحو 1.43% في العام 2016.

### معدل النمو السنوي (%) لناتج القطاع الصحي بالاسعار الثابتة لعام 2013



ومن جهة أخرى تميز القطاع الصحي بتنوع واتساع قاعدة مساهمة الأنشطة الفرعية في قيمته المضافة، مع مساهمة فاعلة لقطاع المستشفيات، فخلال العام 2016 ساهمت المستشفيات بنحو 34% من القيمة المضافة للقطاع الصحي، تليها العيادات الطبية غير المتخصصة بمساهمة بلغت 22%، ومن ثم العيادات الطبية المتخصصة ماعدا الاسنان بنحو 20%، كما ساهمت مراكز وعيادات طب الاسنان بنحو 18.5% من القيمة المضافة للقطاع الصحي.

## مساهمة الأنشطة الفرعية في القيمة المضافة للقطاع الصحي 2016



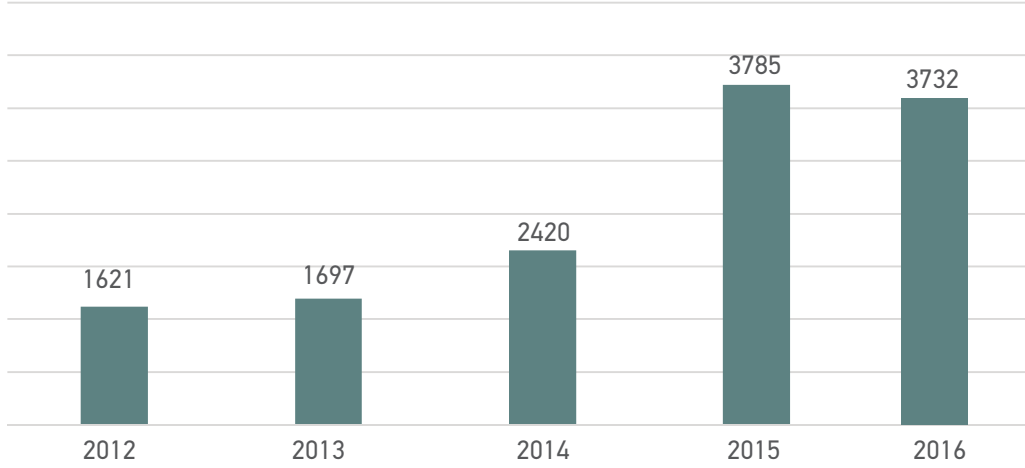
المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

وأوضحت الدراسة الى أن النمو الملحوظ في القيمة المضافة للقطاع الصحي كان مدفوعا بشكل أساسي بزيادة اعداد منشآت الخدمات الصحية التي ارتفعت اعدادها في سنة واحدة فقط (2016) بنحو 45.6%، وهذا ما يؤكد حرص دولة قطر على تنمية القطاع الصحي وتعزيز سبل توسعه.

وعلى الرغم من هذه التطورات الملحوظة إلا أن القطاع الصحي لا زال في حاجة للمزيد من الخدمات الصحية في ضوء التنامي الملحوظ في عدد السكان خلال السنوات الماضية، حيث يوفر ذلك النقص فرص استثمارية للقطاع الخاص للمساهمة في تطوير وتحسين خدمات القطاع الصحي على سبيل المثال برامج إعادة التأهيل البدني وعيادات الصحة المدرسية وعيادات الصحة النفسية.

التوسع المشهود في اعداد المنشآت الموفرة للخدمات الصحية لا سيما الكبرى منها، ترافق أيضا مع نمو الإيرادات الكلية لهذا القطاع التي ارتفعت من نحو 1.6 مليار ريال في العام 2012 الى حوالي 3.7 مليار في العام 2016، محققة بذلك نموا بلغ نحو 130% عن كامل الفترة. النمو الأكبر تركز في عامي 2014 و2015، حيث ارتفعت فيهما الإيرادات الكلية السنوية للقطاع بنحو 43% و 56% على التوالي.

## الإيرادات السنوية للقطاع الصحي (مليون ريال) الإيرادات السنوية



المصدر: وزارة التخطيط التنموي والإحصاء

الجدير بالذكر، أن اللجنة الفنية لمشاركة وتحفيز القطاع الخاص في مشاريع التنمية، تعزيزاً للقيمة المضافة لقطاع الصحة في السنوات القادمة، قامت بطرح فرص استثمارية لعدد ثلاث أراضٍ للقطاع الخاص لبناء وتطوير وتشغيل مستشفيات خاصة بمواصفات عالية.